تأثير قياس الدخل التشغيلي على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الباحث: محمد عبد الرضا جبار
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
Mhmed_nj@hotmail.com

أ.م.د. سلمان حسين عبدالله
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
Salman_hussein@coadec.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الحالي الى عرض وتحليل مفهومي الدخل وملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية والنماذج المستخدمة في قياسها، فضلاً عن عرض وتحليل تأثير قياس الدخل التشغيلي على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات أهمها، ان قيمة معامل التحديد (R^2) تشير الى وجوود مستوى مقبول لملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج السعر، مما يدل على ان ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية للسهم تفسر ما نسبته (٤٣,٥%) من التغيرات في أسعار الأسهم، فيما انخفضت قيمة معامل التحديد (R^2) وفق نموذج العائد بالمقارنة مع نموذج السعر حيث بلغت (٠,١٨٠) مما يدل على أن (ربحية السهم/سعر السهم، تغير الربحية/سعر السهم) تفسر ما نسبته (١٨%) تقريباً من التغيرات التي تحدث في عائديه السهم وقد كان للدخل التشغيلي دور في زيادة القدرة التفسيرية لمعامل التحديد وفق نموذجي السعر والعائد فقد بلغت القوة التفسيرية لهما (٤٥,٣%)، (٠,٢٧٠) على التوالي، كما قدمة الدراسة عدة توصيات أهمها ان لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في قطاع المصارف دور في زيادة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية بالمقارنة مع ما كانت عليه وفق المعايير المحلية التي تم قياسها في دراسات سابقة على نفس القطاع (قطاع المصارف) وفي ضوء ذلك ينبغي من هيئة الأوراق المالية ولجنة المعايير المحلية والجهات التنظيمية ذات العلاقة تكثيف الجهود للتحول نحو المعايير الدولية لباقي القطاعات العاملة في البيئة المحلية وما يرافق ذلك من إقامة الدورات والورش لرفع كفاءة معدي الحسابات في اعداد المعلومات المالية وفق للمعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: الدخل التشغيلي، ملاءمة القيمة.

The Impact of operating income measurement on the value Relevance of accounting information

Applying to a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange

Researcher: Mohammed Abdulretha Jabbar
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Assist. Prof. Dr. Salman Hussein Abdullah
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

The current research aims to present and analyze the two concepts of income and the value relevance of accounting information and the models used in measuring it. As well as presenting and analyzing the effect of measuring operating income on the value relevance of accounting information, on a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2016-2019). To many conclusions, the most important of

which is that the value of (R^2) indicates the existence of an acceptable level the value relevance of accounting information according to the price model, which indicates that earnings per share, book value per share, and cash flows per share explain (43.5%) of the changes in prices shares. While the value (R^2) decreased according to the return model compared to the price model, reaching (0.180). Which indicates that (earnings per share/share price, change in profitability/share price) explains about (18%) of the changes It occurs in its share returns. And the operating income had a role in increasing the explanatory power of the determination factor according to the price and return models. The explanatory power for them reached (45.3%) and (0.270) respectively. The study also made several recommendations, the most important of which is that to apply International Financial Reporting Standards in the banking sector, there is an international role in increasing the relevance of the accounting information value compared to what it was according to the local standards that were measured in previous studies on the same sector (the banking sector). And light of this, the Securities Commission, the Local Standards Committee and the relevant regulatory authorities should intensify efforts to transform Towards international standards for the rest of the sectors operating in the local environment and the accompanying establishment of courses and workshops to raise the efficiency of account preparers in preparing the financial information by international standards.

Keywords: Operating Income, Value Relevance.

المقدمة

يحظى موضوع الدخل باهتمام كبير من قبل المحاسبين والاقتصاديين اذ يعتبر قياس الدخل وطريقة تلخيصه والإبلاغ عن مكوناته وكيفية تأثيرها على مستخدمي القوائم المالية من المشكلات الأساسية التي واجهة البحوث النظرية والتجريبية في مجال المحاسبة، فمحور اهتمام مستخدمي القوائم المالية ينصب في المعلومات التي تعكس اداء الوحدة الاقتصادية وهو ما تقدمه مقاييس الارباح ومكوناتها، لذا تسعى الوحدات الاقتصادية الى تقديم معلومات مكتملة وقابلة للمقارنة حول الدخل ومكوناته لتعدد استخداماته في مجالات مختلفة.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تتجسد مشكلة البحث في مدى تأثير قياس الدخل التشغيلي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية؟

ثانياً. اهمية البحث: تنبع الاهمية العلمية للبحث من بيان تأثير قياس الدخل التشغيلي وطريقة تصنيف بنوده في قائمة الدخل على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كما تعد هذه الدراسة بمثابة مقارنة لما جاءت به دارسات محلية سابقة حول ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية والتي اجرت الاختبار في ظل المعايير المحلية، اما الدراسة الحالية فقد اختبرت ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

ثالثاً. اهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف العملية والنظرية تتمثل، بعرض وتحليل طرق قياس الدخل والمداخل المستخدمة في قياسه وتصنيف بنوده في قائمة الدخل واهتمامات أصحاب المصلحة بمؤشراته، فضلا عن عرض مفهوم ملاءمة قيمة المعلومات

المحاسبية والمقاييس المستخدمة في قياسها، وقياس تأثير قياس الدخل التشغيلي على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

رابعاً. فرضيات البحث: يعتمد البحث على فرضية رئيسة مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لقياس الدخل التشغيلي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية عينة البحث) وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

١. **الفرضية الفرعية الاولى:** يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لقياس الدخل التشغيلي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية عينة البحث (وفق نموذج السعر).
٢. **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لقياس الدخل التشغيلي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية عينة البحث (وفق نموذج العائد).

خامساً. وصف مجتمع وعينة البحث: اعتُمد قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ميداناً لاختبار الدراسة للفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) لفاعلية هذا القطاع بالمقارنة مع القطاعات الأخرى فضلا عن تطبيقه للمعايير الدولية والإبلاغ المالي للمحاسبة خلال فترة الدراسة، وقد بلغ عدد المصارف ضمن هذا القطاع (٣٩) مصرفاً[١]، تم استبعاد (٢٣) مصرفاً لأسباب تتعلق بنموذج القياس الذي يتطلب تداول مستمر للأسهم، بالإضافة الى توفر القوائم المالية خلال فترة الاختبار، وفي ضوء ذلك تمثل عينة البحث (١٦) مصرفاً والتي تشكل (٤١%) من المجتمع.

المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

اولاً. المداخل الفكرية لقياس الدخل وطرق تصنيف وعرض بنوده:

١. **القياس المحاسبي للدخل واهتمامات أصحاب المصلحة بمؤشراته:** يعتبر قياس الدخل وطريقة تلخيصه والإبلاغ عن مكوناته وكيفية تأثيرها على مستخدمي القوائم المالية من المشكلات الأساسية التي واجهة البحوث النظرية والتجريبية في مجال المحاسبة ولتعدد استخداماته في مجالات مختلفة، تسعى الوحدات الاقتصادية الى تقديم معلومات مكتملة وقابلة للمقارنة حول الدخل ومكوناته (Glautier, et al., 2011: 432) منها:

أ. تقييم ربحية الوحدة الاقتصادية ومقارنة أدائها عبر فترات زمنية مختلفة او مع المنافسين.
ب. يستخدم كمعيار لقياس كفاءة الأعمال الاقتصادية.
ج. يعد الدخل مؤشر للجدارة الائتمانية.
د. يسهم الدخل في تقييم قدرة الأدارة على استغلال الموارد المتاحة.
ه. يعد الدخل أساس في احتساب الضريبة وإعادة توزيع الثروة.

وبالمقابل يرى (Kieso, et al.) ان صافي الدخل هو مبلغ تقديري مبني على مجموعة من الافتراضات، لذا يجب ان يكون مستخدمي القوائم المالية على دراية بوجود مجموعة من المحددات تأخذ بنظر الاعتبار عند اعداد قائمة الدخل وهي كالاتي: **(Kieso, et al., 2016: 154).**

❖ هناك بعض البنود رغم أهميتها وتأثيرها على أداء الوحدة الاقتصادية، تحظر الممارسة الحالية الاعتراف بها وادراجها ضمن قائمة الدخل لعدم إمكانية قياسها بشكل موثوق ومنها على سبيل المثال عدم الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة على بعض الأوراق المالية الاستثمارية نتيجة لنمو سمعة الوحدة الاقتصادية في خدمة الزبائن وجودة المنتج (الشهرة).

[١] حسب التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لسنة /٢٠١٩

- ان ارقام الدخل تتأثر بالأساليب والوسائل المحاسبية المتعلقة باختيار السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية من بينها الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المؤجلة والتحفظات والاعتراف بانخفاض قيمة الأصول وتحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها واختيار طرق تقييم المخزون.
- ان قياس الدخل مبني على الحكم الشخصي، فقد تقدر أحد الوحدات الاقتصادية بحسن نية العمر الإنتاجي للأصل ما على أنه (٢٠) سنة في حين تحدد وحدة اقتصادية أخرى نفس الأصل لمدة (١٥) سنة، كما قد تقدم بعض الوحدات الاقتصادية تقديرات متفائلة حول تكاليف الضمان المستقبلية، مما يؤدي إلى انخفاض المصاريف وارتفاع الدخل.

ويتفق الباحثان مع ما جاء به (Kieso, et al) وذلك لان إجراءات الاعتراف والقياس والافصاح عن العمليات المالية تحكمها فرضيات ومعايير محاسبية وعلى الرغم من قبولها عالميا، ويعد الالتزام بها مؤشر لجودة المعلومات المحاسبية الا انها سمحت ببعض المرونة في التعامل مع بنود معينة ما دفع إدارة الوحدات الاقتصادية لانتهاز هذه الفرص والتلاعب بتلك البنود تحت مفهوم المحاسبة الإبداعية من خلال تأجيل او تعجيل الاعتراف بتلك البنود وبالتالي انعكاس هذه الممارسات على نتيجة النشاط في سبيل تحسين صورة الأداء وتحقيق مكاسب شخصية للأدارة او الحصول على التمويل او التهرب الضريبي.

٢. **مفهوم الدخل والمداخل المستخدمة في قياسه:** يحظى موضوع الدخل باهتمام كبير من قبل المحاسبين والاقتصاديين، فقد عرفه الاقتصاديون على انه "أقصى مبلغ يمكن أن يستهلكه الفرد خلال أسبوع، مع البقاء عند نفس مستوى الثروة كما كان عليه في بدايتها"، يتوافق هذا التعريف مع ما جاء في مفهوم المحافظة على رأس المال (Schroeder, et al., 2014: 151)، فهناك مفهومين للمحافظة على راس المال هما، المحافظة على راس المال المالي المعبر عنه بالوحدات النقدية ومفهوم المحافظة على راس المال المادي المعبر عنه بالطاقة الانتاجية، فبموجب المفهوم المالي لرأس المال يعبر الربح عن الزيادة في القيمة النقدية لصافي الأصول في نهاية الفترة عن القيمة النقدية لصافي الأصول في بدايتها بعد استبعاد أثر التوزيعات على الملاك واي مساهمات منهم، في حين يتحقق الربح بموجب المفهوم المادي لرأس المال إذا تفوقت الطاقة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة عن الطاقة الإنتاجية في بدايتها بعد استبعاد اثر التوزيعات على الملاك واي مساهمات منهم، كما يعرف هذا المدخل بمدخل الميزانية كونه يقارن صافي اصول الوحدة الاقتصادية بين فترتين بعد استبعاد أثر اي استثمارات اضافية او توزيعات على الملاك (شاهين، ٢٠١١: ١٦٥)، ان مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي يتوافق مع مبدأ الكلفة التاريخية لتقويم الأصول والالتزامات في حين يتطلب مفهوم المحافظة على راس المال المادي تقويم الأصول والالتزامات بقيمتها الجاري (Belkaoui, 2000: 392)، كما ويختلف كل من المفهومين في معالجة مكاسب وخسائر الحيازة نتيجة لتغير أسعار الأصول والالتزامات خلال الفترة المالية، اذ بموجب المفهوم المالي لراس المال تعالج التغيرات في أسعار الأصول والالتزامات على انها أرباح او خسائر في قائمة الدخل في حين تعتبر التغيرات في أسعار الأصول والالتزامات بموجب المفهوم المادي لراس المال بمثابة استرداد لراس المال ولا يتم ادراجها ضمن الدخل بل يتم معالجتها كتعديل مباشر لحقوق الملكية (شرويدر، واخرون، ٢٠١٦: ١٧٧)، ويكتسب هذا المدخل أهمية خاصة في فترات التضخم الاقتصادي وما يترتب على ذلك من تغير حاد في

القيمة الشرائية لوحدة النقد ففي مثل هذه الظروف يصبح العنصر الأساسي بالنسبة للوحدة الاقتصادية هو المحافظة على القيمة الحقيقية لرأس المال وليس فقط القيمة الاسمية الممثلة بعدد من الوحدات النقدية، وطالما ان القيمة الشرائية للنقود تكون متقلبة في مثل هذه الظروف، تصبح هنا مشكلة قياس الدخل الاقتصادية للوحدة أكثر تعقيدا بسبب الصعوبات التي تنشأ في قياس القيمة الحقيقية لأصولها والتزاماتها (الحيالي، ٢٠٠٧: ٢٠٥).

يرى (كيسو) بان هناك نقطة ضعف في مدخل المحافظة على رأس المال عند قياس الدخل والسبب هو ان المعلومات التفصيلية المتعلقة بمكونات الدخل (الإيرادات والمصروفات) تكون غير متاحة للمستخدمين، وعليه فالإجراء البديل هو ان يتم قاس الدخل على أساس الصفقات الفعلية التي حدثت خلال الفترة المالية وتلخيصها في قائمة الدخل وفق ما يعرف بمدخل الصفقات (العمليات) (كيسو، ١٩٩٩: ١٧١). اذ يقوم هذا المدخل على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحقق معالجة منطقية ومتماسكة للعمليات والاحداث والظروف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية مما يوفر بالإضافة الى المعلومات التي يقدمها مدخل المحافظة على راس المال افصاحات حول مكونات الدخل خلال الفترة المالية وهو ما يجعله ملاءمة لتعدد احتياجات مستخدمي القوائم المالية. (الشيرازي، ١٩٩٠: ٤٦٦)

ومن مزايا هذا المدخل انه يسمح بتبويب مكونات الدخل بأكثر من طريقة سواء على اساس المنتج او الزبون وبذلك يتيح تقديم معلومات أكثر ملاءمة كونه يعطي معلومات أكثر تفصيلا حول مصادر الدخل وهو ما يتماشى مع مبدا الإفصاح، كما انه يوفر أساسًا لتحديد أنواع وكميات الأصول والالتزامات الموجودة في نهاية الفترة، فضلا عن بيان اثر الأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية على العائد المتحقق والأموال التي يستثمرها الملاك وبالتالي يوفر مجموعة من المؤشرات التي تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (الحيالي، ٢٠٠٧: ٢٠٧)، وفي ضوء هذا المدخل يعرف (البلقاوي) الدخل المحاسبي على انه، الفرق بين الايرادات المتحققة الناتجة من صفقات الفترة والكلف التاريخية المناظرة الموازية، وقد أشار ان للدخل المحاسبي عدت صفات منها، انه مبني على صفقة فعلية كانت الوحدة الاقتصادية طرفا فيها، ويشير إلى أدائها المالي خلال فترة معينة (بلقاوي، ٢٠٠٩: ٢٨٠)، كما انه مبني على مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات المشتق من فرض الدورية والذي يقضي بقياس نتيجة النشاط خلال فترات دورية ومنتظمة، فطبقا لمبدأ المقابلة يجب الاعتراف بالمصاريف في نفس الفترة التي يعترف بها بالإيرادات اي وجود علاقة سببية بينهما، اذ يعترف بالإيرادات استنادا الى مبدا تحقق الايراد وبعد ذلك يتم الاعتراف بالمصاريف باعتبارها ذلك الجزء المستنفذ من التكاليف في سبيل تحقيق تلك الإيرادات، بمعنى مقابلة الإنجازات المتحققة بالجهود المبذولة (شاهين، ٢٠١١: ١٦٦).

ويتفق الباحثان مع ما جاء بمدخل العمليات لقياس الدخل فنتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة وحاجة الملاك الى افصاحات تمكنهم من فهم طبيعة الأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية ومصادر التدفقات النقدية فضلا عن تعدد استخدامات المعلومات المحاسبية لأغراض مختلفة تجعل من مدخل المحافظة على راس المال مدخلا غير مناسب لتلبية هذه المتطلبات كونه يقيس صافي التغير خلال فترة دون الافصاح عن مكونات ذلك التغير.

٣. **عناصر الدخل وطرق تصنيفه:** تعد الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر هي العناصر المكونة لقائمة الدخل وتمثل أساسا للتغيرات في صافي الأصول خلال الفترة باستثناء العمليات

المتعلقة برأس المال (الحميد، ٢٠٠٩: ٥٠٤)، ويتخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية الموقف القائل بأن الدخل يشمل كلاً من الإيرادات والمكاسب فكلاهما يعكس الزيادات في المنافع الاقتصادية، في حين تشمل المصروفات كلاً من المصاريف والخسائر كونهما يعكسان الانخفاض في المنافع الاقتصادية، فتنشأ المصاريف والإيرادات من الأنشطة الاعتيادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية اما المكاسب والخسائر فتحدث نتيجة للأنشطة العرضية وغير المستمرة (Kieso, et al., 2014: 139)، ويمكن اعداد قائمة الدخل وفقا لاحد المفهومين الأساسيين وهما مفهوم الدخل من العمليات الجارية او المستمرة ومفهوم الدخل الشامل، فتقليديا لا تتضمن قائمة الدخل سوى العناصر الاعتيادية والمتكررة والتي تتعلق بنشاط الفترة الحالية وتستبعد جميع العناصر غير الاعتيادية والمتكررة المتعلقة بنشاط فترات أخرى عند احتساب صافي الربح للفترة الحالية، ويستند هذا المفهوم الى تبرير مفاده ان العناصر غير الاعتيادية والتي لا ينتظر تكرار حدوثها مستقبلا لا تخضع لإرادة الوحدة الاقتصادية وبالتالي فان استبعاد هذه العناصر سوف يجعل من قائمة الدخل أكثر فائدة في مجال تقييم الأداء والتنبؤات المستقبلية (الشيرازي، ١٩٩٠: ٢١١)، لذلك يجب تحويل هذه العناصر الى الأرباح المحتجزة كونها بنود خاصة، فضلا عن ذلك فان العديد من مستخدمي القوائم المالية ليس بأماكنهم التفريق بين البنود المنتظمة وغير المنتظمة ما قد يسبب سوء فهم في حال ادراج هذه البنود في عملية احتساب صافي الدخل (كيسو، ١٩٩٩: ١٨٠)، ويرى الشيرازي بان الدخل من النشاط الجاري أكثر قدرة على التنبؤ بنتائج اعمال الفترات المستقبلية كما انه يلزم الإفصاح عن أكبر قدر ممكن من التفاصيل، فالإفصاح عن الأرباح من النشاط الجاري وارباح الحيازة سواء كانت متحققة فعلا او غير متحققة والتمييز بين الأرباح الاعتيادية وغير الاعتيادية تفسح المجال امام متخذ القرار لإجراء التقييم والتحليل المناسب (الشيرازي، ١٩٩٠: ٤٦٣)، كما ان عدم التمييز بين الأنشطة التشغيلية وغير تشغيلية من الممكن استغلاله في تحقيق منافع شخصية للإدارة في زيادة مكافئاتها، او تجنب التكاليف السياسية وتعهدات الديون، ونظرا لان البنود غير التشغيلية متقلبة وغير مستمرة فقد يعطي انطباع لمستخدمي القوائم المالية بان أداء الوحدة متقلب ومحفوف بالمخاطر وبالتالي ينعكس بشكل سلبي على أسعار الأسهم (Turktas, et al., 2013: 1). وبذلك يكون الدخل ذا جودة عالية إذا كان أكثر ثباتا واقل تقلبا وأكثر ارتباطاً بالتدفقات النقدية المستقبلية وله ارتباط كبير بأسعار الاسهم (Kabir & Laswad, 2011: 269)، من جانب اخر يرى المدافعون عن مفهوم الدخل الشامل ان صافي الدخل يجب ان يعكس جميع البنود التي تؤثر على صافي الزيادة او النقص في حقوق حملة الأسهم خلال الفترة المالية مع استثناء العمليات المتعلقة برأس المال وتعتقد هذه الفئة بأن اجمالي صافي الدخل على مدى حياة المشروع يجب ان يكون قابل للتحديد عن طريق جمع ارقام صافي الدخل الدوري (شرويدر، ٢٠١٦: ٢١٤).فقد يحتاج المستخدمين لفهم أداء الوحدة الاقتصادية بشكل افضل الى افصاحات اضافية عن نوع معين من المعاملات بصورة مباشرة في قائمة الدخل بدلا من قائمة المركز المالي باعتبارها مكون في قائمة الدخل تعكس التغيرات في القيمة السوقية لعناصر قائمة المركز المالي مثل التغيرات في أسعار العملات الأجنبية، والارباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع، والارباح والخسائر على أدوات التحوط، تعد هذه المكونات مؤقتة بطبيعتها وتندرج ضمن بنود الدخل الشامل الأخر (Bataineh & Rababah, 2016: 114)، وقد ابدى مجلس المبادئ المحاسبية بموجب

(APB OPINION 9) بعنوان "التقرير عن نتائج الأعمال" موقفا وسيط بين مفهوم الأداء الجاري والمفهوم الشامل للدخل اذ نص على ضرورة أن يعكس صافي الدخل كل بنود الأرباح والخسائر المعترف بها خلال الفترة، مع استثناء تعديلات الفترات السابقة، إضافة إلى أن شكل القائمة المبين، احتوى على رقمين للدخل هما صافي الدخل من العمليات، وصافي الدخل من العمليات زائد البنود غير العادية (شرويدر، ٢٠١٦: ٢١٥). يتوافق هذا الموقف مع ما جاء به معيار المحاسبة الدولي (IAS1) "عرض القوائم المالية" فقد اعطى المعيار للوحدات الاقتصادية خيارين فيما يتعلق بالإفصاح عن بنود الدخل، الأول هو امكانية عرض (الربح او الخسارة) والدخل الشامل الاخر في قائمة واحدة متكونة من قسمين يعرض القسم الاول (الربح او الخسارة) اولاً ثم يليه بشكل مباشر قسم الدخل الشامل الاخر، اما الخيار الثاني فهو عرض قسم (الربح او الخسارة) في قائمة منفصلة عن الدخل الشامل وفي هذه الحالة يجب ان تسبق قائمة الربح او الخسارة قائمة الدخل الشامل الاخر(IAS1, 2016: 4)، ويمكن عرض قائمة الدخل بشكل خطوة واحدة او عدة خطوات، وقد تبنة المهنة نموذج قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة في قياس الدخل السنوي للوحدة الاقتصادية، والذي جاء تطبيقا لمفهوم الدخل الشامل وبديلاً لمدخل العمليات الذي كان سائدا كونه يوفر قياساً أكثر معقولية لنتائج اعمال الفترة المالية فضلا عن تفوقه من ناحية الإفصاح (الحيالي، ٢٠٠٧: ٢١٤). ففي السنوات الأخيرة الماضية ازداد استخدام القيم العادلة لقياس الأصول والالتزامات في القوائم المالية ونتيجة لذلك وضع الإبلاغ عن المكاسب والخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأقيام الأصول والالتزامات ضغطًا على قائمة الدخل وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية عدد محدود من المعاملات التي ينبغي تسجيلها بشكل مباشر في حقوق الملكية للحد من التقلبات في صافي الدخل وفي الوقت نفسه يتم الإفصاح عن هذه المعاملات في مقياس يسمى الدخل الشامل (Kieso, et al., 2019: 182).

ويمكن لمستخدمي القوائم المالية من تمييز المعالم الرئيسية التالية للدخل ومكوناته:

أ. **الدخل من العمليات المستمرة:** يمثل الدخل الذي تم قياسه بهذه الكيفية المقدار المتوقع تكراره وإمكانية استمراره مستقبلا و يشمل هذا القسم جميع الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الناشئة من العمليات التشغيلية وغير التشغيلية للوحدة الاقتصادية واهم البنود المندرجة ضمن هذا القسم (ايراد المبيعات، والإيرادات والمكاسب الأخرى مثل الإيجارات والفوائد وتوزيعات الأرباح المستلمة ومكاسب بيع الأصول مثل المعدات أو الاستثمارات وتكلفة البضاعة المباعة، والمصاريف البيعية والادارية، والمصاريف والمكاسب الأخرى مثل مصاريف الفائدة وخسائر بيع الأصول، بالإضافة الى مبلغ ضريبة الدخل) يمكن مبلغ الدخل من العمليات المستمرة المستخدمين من تقييم مدى جودة أداء عمليات الوحدة فضلا عن مساعدة الادارة في اختيار المواقع المناسبة لتسويق السلع او الخدمات ووضع الاستراتيجية المناسبة للتسعير وإدارة العلاقة مع الموردين (Stice, et al., 2007: 167-171).

ب. **الدخل من العمليات غير المستمرة:** تبنت مهنة المحاسبة مفهوم شامل معدل لتسجيل معظم العناصر في قائمة الدخل بما في ذلك العناصر غير المستمرة او المعتادة ولكن بشكل منفصل عن العمليات المستمرة والتي تسمى أحيانا بالبنود السفلية (below-the-lineitems)، تنشأ هذه البنود من المعاملات والأحداث التي لا يتوقع أن تستمر في التأثير على النتائج المعلنة في السنوات المقبلة ويتعين على الوحدات الاقتصادية إبرازها في البيانات المالية حتى يتمكن المستخدمون من التنبؤ في

ربحية الوحدة الاقتصادية على المدى البعيد (Spiceland, et al., 2012: 185) وتنقسم هذه بنود إلى:

- **العمليات المتوقفة:** وهي العمليات التي تحصل نتيجة الغاء نتائج عمليات أحد الخطوط الإنتاجية للوحدة الاقتصادية، او عندما لا يكون للعنصر أثر جوهري لو تم التخلص منه، ويتم الابلاغ عن المكاسب او الخسائر المتحققة من العمليات المتوقفة بالصافي بعد خصم مبلغ الضريبة.
- **البنود غير عادية:** هي الأحداث والمعاملات التي تتميز بطبيعتها غير الاعتيادية وندرة حصولها، ويتطلب تصنيف حدث أو معاملة ما كبند غير عادي إذا كان نشاط عرضياً او على درجة عالية من الشذوذ وألا يكون له علاقة بشكل واضح بالأنشطة الاعتيادية والنموذجية للوحدة الاقتصادية، ولا تتوقع الوحدة تكراره في المستقبل المنظور مع مراعاة البيئة التي تعمل بها الوحدة.

ويتفق الباحثان مع المفهوم الشامل لقياس الدخل وذلك للتطورات التي شهدتها مهنة المحاسبة وخاصة في ضل متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS36) "الانخفاض في قيمة الأصول" والذي جاء بمبدأ أساسي وهو "ضرورة عدم تسجيل الأصول في السجلات بقيمة تزيد عن القيمة القابلة للاسترداد" ومعيار الإبلاغ المالي (IFRS13) "قياس القيمة العادلة" والذي جاء "لتحديد اطار مفاهيمي واحد لقياس القيمة العادلة"، فضلا عن معايير أخرى تفرض إعادة قياس بنود معينة في تاريخ كل الميزانية، ينشا عن هذا الاجراء فروقات بين القيمة المسجلة للأصول في القوائم المالية والقيمة العادلة لها ولكونها غير متحققة فعلا فلا يمكن دمجها مع العمليات التشغيلية وبالمقابل لا يمكن اهمالها وعدم إعطاء المستخدمين صورة عنها كونها قابلة للتحقق فيما لو قامت الوحدة الاقتصادية بإجراء صفقة فعلية لهذه البنود لذا لابد من فصلها عن العمليات الاعتيادية والمستمرة وإظهارها في جزء يكون المستخدمين على علم مسبقا بان هذا الجزء مخصص للإفصاح عن مثل هذه التقلبات وبالتالي يكون لديهم صورة متكاملة عن طبيعة التغيرات في حقوق الملكية.

ثانياً. ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية ونماذج قياسها:

١. **مفهوم ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية:** تعد فائدة المعلومات المالية هي الفكرة الأساسية لملاءمة القيمة ولتحديد ما إذا كانت المعلومات المحاسبية مفيدة يقترح (kam, 1990) ثلاث اتجاهات، يركز الاتجاه الأول على محتوى القوائم المالية فيما إذا كان قد تم الإفصاح عن معلومات كافية، اما الاتجاه الثاني فهو تحديد مدى تأثير محتوى القوائم المالية على صانع القرار، في حين يركز الاتجاه الاخير على العلاقة بين أسعار الأسهم والمعلومات المحاسبية وخاصة الأرباح، (Kam, 1990: 167)، وكان (Beaver, 1968) من أوائل الباحثين الذين تناولوا المحتوى المفاهيمي لملاءمة قيمة المعلومات عندما قدم بحثا عن المحتوى المعلوماتي للأرباح السنوية المعلنة، وقد عرف ملاءمة قيمة المعلومات على أنها التغير في التوقعات نتيجة لحدث، وأضاف بان البيانات المالية تكون ملاءمة للقيمة إذا ساهمت في تغيير توقعات المستثمرين عن العوائد المستقبلية للوحدة الاقتصادية وهنا لا يقتصر على التغيير بسيط فحسب بل يجب أن يكون تغيراً كبيرًا بما يكفي لإحداث فرق في سلوك صانع القرار (Beaver, 1968: 68)، يتوافق هذا المفهوم مع ما جاء به الإطار المفاهيمي للمحاسبة اذ اعتبر المعلومات المحاسبية ملاءمة إذا كانت قادرة على احداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون (Kargın, 2013: 71)، كما عد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعلومات المحاسبية ملاءمة إذا مكنت مستخدميها من تكوين التنبؤات

حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو لتأكيد او تصحيح توقعات سابقة (FASB, SFAC, No.2, 1980: 16)، وقد بين كل من (Francis & Schipper) ان مفهوم ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية هو مفهوم ذو تفسيرات متعددة، اذ حدد التفسير الأول ان المعلومات المحاسبية ملاءمة للقيمة إذا كانت قادرة على تحديد القيمة الجوهرية للاسهم، في حين عد التفسير الثاني المعلومات المحاسبية ملاءمة للقيمة اذا كانت قادرة على تلخيص وتوصيل المعلومات المحاسبية التي تؤثر على أسعار وعوائد الأسهم، اما التفسير الثالث فقد اعتبر المعلومات المحاسبية ملاءمة للقيمة اذا كانت تحتوي على المتغيرات المستخدمة في نموذج التقييم أو تساعد في التنبؤ بهذه المتغيرات، اما (Hasa & Anandarajan) فقد عرف ملاءمة القيمة على انها قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير التغيرات في حقوق الملكية فكلما زادت القوة التفسيرية للمعلومات المحاسبية زادت ملاءمة القيمة (Hasa & Anandarajan, 2003: 3).

وعلى حد جهد الباحثان لم تقدم الأدبيات المعاصرة مفاهيم جديدة لملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية تختلف عن المفاهيم المشار اليها سابقا ، اذ اتفقت اغلبها على مفهومين أساسيين مفادهما ان المعلومات المحاسبية ملاءمة للقيمة اذا كانت قادرة على احداث تغيير جوهري في صورة قرار المستخدمين، وتكون قادرة على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم من خلال العلاقة الإحصائية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم وعوائدها وهو ما جاء في دراسات (Farnaciari, el al., 2012: 2)، (Giosi, et al., 2013: 2)، (Ayuntari, 2016: 62)، (Pervan & Bartulovic, 2008: 148)، في حين اعتبر فريق اخر من الباحثين ان المعلومات المحاسبية ملاءمة للقيمة اذا كانت قادرة على ان تعكس القيمة الجوهرية للوحدة الاقتصادية وهو ما جاء في دراسة (Aboody, et al., 2002: 966)، (Beisland, 2009: 9).

٢. **طبيعة المعلومات المحاسبية:** ان الهدف الأساسي من التقارير المالية هو توفير معلومات حول أداء الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي لتمكين المستخدمين من اتخاذ قرارات أفضل وخاصة المستثمرين الذي يعتمد قرارهم الاستثماري على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية ولكونهم لا يمتلكون طريقة مباشرة لقياس الأداء، فهم يعتمدون عادة على الكشوفات المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية التي يرغبون ان يستثمرون أموالهم في شراء أسهمها (Mulenga & Bhatia, 2018: 93). اذ توفر هذه التقارير معلومات حول أصول والتزامات الوحدة الاقتصادية واثار المعاملات والاحداث والظروف فضلا عن تفسيرات حول توقعات واستراتيجيات الإدارة وأنواع أخرى من المعلومات المستقبلية، كما ويمكن ان تكون هذه المعلومات أداة لمساعدة المديرين والوحدات الاقتصادية على جذب وتخصيص رؤوس الأموال (Kieso, et al., 2016: 4). ولكي تكون المعلومات مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الاخرين الحاليين والمحتملين يجب ان تكون ملاءمة وتعبر بصدق عما تستهدف ان تعبر عنه وتُعزّز هذه الفائدة إذا كانت المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة وقابلة للتحقق ومتوفر في الوقت المناسب وقابلة للفهم (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨: ٧)، اذ يشار الى هذه الخصائص على انها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تعرف على انها تلك الصفات والمبادئ الأساسية المستخدمة في تقييم جودة المعلومات المحاسبية والتي يجب ان تساعد كل من واضعي المعايير ومعدي القوائم المالية من تقييم المعلومات المالية التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وفي التمييز بين الإفصاحات الضرورية وغير الضرورية، وتصنف

هذه الخصائص الى خصائص أساسية وخصائص تعزيزيه والتي تعد أحد المكونات الأساسية للإطار المفاهيمي للمحاسبة وهي بمثابة الجسر الرابط بين اهداف الإبلاغ المالي من جهة ومفاهيم الاعتراف والقياس من جهة أخرى (Ahmed, 2020: 7).

ومما تقدم يرى الباحثان ان فائدة المعلومات المحاسبية تأخذ صوراً متعددة فقد تكون المنفعة شكلية أي تطابق شكل ومحتوى المعلومة مع متطلبات صانع القرار وقد تكون زمنية أي توفرها في الوقت المناسب وقد تكون تقييمية او تصحيحية أي قدرتها على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

٣. دور معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تعزيز ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية: على مدى العقود الثلاثة الماضية، أصبح الاقتصاد العالمي وأسواق رأس المال معلوم وموحد، لذلك دعت الحاجة الى وجود مجموعة واحدة من المعايير لإعداد تقارير المالية عالية الجودة ومعترف بها عالميًا (Khanagha, 2011: 33)، ومنذ تسعينيات القرن الماضي ازدادت الأبحاث التي تناولت موضوع ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وتطورها التاريخي ومقارنتها عبر البلدان المختلفة فقد كانت هناك مخاوف بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تفقد ملاءمتها للقيمة بسبب التحول من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد عالي التقنية وموجه نحو الخدمات وما إذا كانت الاختلافات بين الدول في ممارسات الإفصاح والقياس تسبب اختلافات في جودة المعلومات المحاسبية (Enofe, 2014: 42)، وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) وهي مجموعة معايير محاسبية عالية الجودة لغرض تنسيق الممارسات المحاسبية وضمان الاتساق في شكل القوائم المالية على الصعيد العالمي لتخفيض تكلفة معالجة البيانات المالية وتحسين عمل كفاءة الأسواق المالية، ومنذ عام ٢٠٠١ سمحت أكثر من (١٢٠) دولة بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ولاتزال هناك بلدان اخرى لديها خطوط زمنية لتتلاقى مع هذه المعايير في المستقبل القريب (Bhatia & Mulenga, 2019: 3).

ورغم الجهود المبذولة من قبل المنظمات المهنية لإعداد معايير محاسبية عالية الجودة تهدف الى إنتاج معلومات مالية تعكس الجوهر الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، الا ان ذلك لا يكفي، فالعوامل المؤسسية لها تأثير كبير على ممارسات اعداد القوائم المالية، اذ ترى هيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (SES)، بأن المعايير المحاسبة العالمية عالية الجودة يجب أن تكون مدعومة ببنية تحتية تضمن أن المعايير يتم تفسيرها وتطبيقها بصرامة، وبالمثل جاء رأي (FAF)[٢] ان المعايير المحاسبية هي عامل من العوامل المؤثرة في التقارير المالية إضافة الى عوامل أخرى، مثل البيئة التنظيمية، التدقيق، وحوافز الإدارة (Barth, et al, 2011:10). وفيما يلي بعض المعايير المختارة التي ساهمة بشكل أساسي حسب راي الباحثين في انتاج معلومات محاسبية تحمل الخصائص النوعية التي جاء بها الإطار المفاهيمي للمحاسبة.

أ. (IAS-1) عرض القوائم المالية: جاء هذا المعيار لتحديد أسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وذلك لضمان قابلية مقارنتها مع القوائم المالية للوحدة الاقتصادية في الفترات السابقة والقوائم

[٢] مؤسسة المحاسبة المالية (FAF) وهي منظمة مستقلة تأسست عام (١٩٧٢) مسؤولة عن الإدارة المالية والاشراف على معايير المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB)، ومجالسهم الاستشارية، والمجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية (FASAC) والمجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية (GASAC). تختار FAF أعضاء مجالس ومجالس وضع المعايير، وتحمي استقلالية المجالس.

المالية للوحدات الاقتصادية الأخرى، فهو يحدد المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها، والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتوياتها، وقد طالب الوحدات الاقتصادية ان تطبق هذا المعيار بما يتناسب مع ما جاء في المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الأخرى كونها تحدد متطلبات الاثبات والقياس والافصاح لمعاملات محددة واحداث أخرى (IASB, 2009, IAS-1, Para, 1, 2).

ب. (IAS-8) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء: يعتمد اعداد القوائم المالية على مجموعة من المبادئ والأسس والأعراف والممارسات السائدة واحيانا على تقديرات الإدارة مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الغير متداولة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وتنعكس هذه الممارسات بشكل مباشر على بعض عناصر القوائم المالية، لذلك جاء هذا المعيار لتحديد ضوابط اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء وبالتالي توحيد الممارسات المحاسبية مما يعزز من ملاءمة وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية، وقابلية هذه القوائم للمقارنة عبر الزمن والمقارنة مع القوائم المالية للوحدات الاقتصادية الأخرى (IASB, 2003: IAS8, Para, 1).

ج. (IFRS-13) قياس القيمة العادلة: اوجدت الدراسات ان التكلفة تاريخية قد تكون أداة القياس الأكثر موضوعية وموثوقية الا انها ليست الأكثر ملاءمة، ونتيجة للتوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة تضافرت جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي على اصدار هذا المعيار والذي يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عن مقاييس القيمة العادلة، وأحد أهم أغراض هذه المعيار هو تحسين الاتساق وتقليل التعقيد في تطبيقات القيمة العادلة، بالإضافة إلى تعزيز الافصاحات لتمكين مستخدمي التقارير المالية من اتخاذ القرارات، ونتيجة لذلك تم تطوير تسلسل هرمي لقياس القيمة العادلة يتضمن ثلاثة مستويات من المدخلات: يعتمد المستوى الأول على الأسعار المدرجة في سوق نشط، اما المستوى الثاني فيعتمد على الأسعار المعلنة في سوق مشابه للأسعار في أسواق نشطة او الأسعار التي يمكن الوصول اليها من خلال سعر الفائدة ومعدل العائد، وأخيرا تعتمد مدخلات المستوى الثالث على قيم غير متوفرة أو متاحة في السوق بل تقوم الوحدة الاقتصادية من خلال المعلومات المتاحة وبالاعتماد على طبيعة الأصل والالتزام والمتعاملين فيه بتطوير قيمة تتصف بالعدالة (Daas & Jammal, 2018: 55).

د. (IAS-36) انخفاض قيمة الأصول: جاء هذا المعيار لبيان كيفية معالجة الانخفاض في قيمة الأصول التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية، اذ يقوم على مبدأ اساسي مفاده ضرورة عدم ادراج اي اصل في القوائم المالية بقيمة تزيد عن قيمته العادلة أو الحقيقية وفي حالة تبين ان قيمة الأصل القابلة للاسترداد تقل عن القيمة المسجلة للأصل في القوائم المالية، يعالج الانخفاض على انه خسائر انخفاض في قيمة الأصل، وتعرف القيمة القابلة للاسترداد على انها "القيمة العادلة للأصل مطروحا منها تكاليف بيع الاصل او "القيمة قيد الاستعمال ايهما اعلى وبموجب المعيار، يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل كخسارة تظهر في قائمة الدخل ويتم تخفيض قيمة الأصل بمقدار التدني عن طريق انشاء مجمع لخسارة تدني القيمة يظهر مطروحة من الأصل، كما يوضح المعيار الحالات التي يمكن فيها للمنشأة عكس خسارة انخفاض القيمة للأصول التي سبق وتم الاعتراف بتدني قيمتها في فترات سابقة. حيث بين المعيار انه في حالة ارتفاع القيمة العادلة عن الدفترية

لأصل سبق وان تم الاعتراف بخسارة تدني له، فيتم في هذه الحالة الغاء مجمع خسارة تدني القيمة وبالتالي زيادة قيمة الاصل وبحد اعلى يمثل ما سبق وان تم الاعتراف به في الفترات السابقة كخسارة تدني (IASB2013, IAS36, Para, 1, 6, 104, 106).

ه. (IFRS-9) الأدوات المالية: يُجري هذا المعيار بعض التغييرات المهمة في كيفية احتساب خسائر القروض اذ يجب أن تنخفض قيمة الأصول المالية كتصحيح لظروف السوق بدلاً من تسجيل الخسائر عند تكبدها كما كان الحال في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، فبموجب المعيار الجديد يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مستقبلا وإعادة تقييمها بشكل مستمر على أساس الجدارة الائتمانية، وبناءً على هذا التقييم يتم إجراء تخفيض مستمر في محفظة القروض، وهو اجراء يجبر الوحدات الاقتصادية على الاعتراف بالخسائر الحتمية للأدوات المالية في الوقت المناسب، وفي حال حدوث ذلك سوف ينعكس على صافي حقوق الملكية وبالتالي انخفاض القيمة دفترية لكل سهم، وكذلك ينتج عنه زيادة في التكاليف الظاهرة في قائمة الدخل مما يخفض صافي الدخل لكل سهم، وهذا ما يجعل القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم أقرب إلى "القيمة العادلة" نظرًا لأن القروض المحتمل تعثرها سيتم احتسابها والإبلاغ عنها في القوائم المالية (Eriksson & Radstrom, 2019: 5-8).

و. (IFRS-15) الإيرادات من العقود مع العملاء: جاء هذا المعيار كمشروع مشترك بين كل من مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأميركي (FASB) لتطوير متطلبات مشتركة لموضوع الايراد تعمل على إزالة حالات عدم الاتساق والضعف في المعايير السابقة، وتقديم إطار قوي للتعامل مع الحالات المختلفة للاعتراف بالإيراد، فضلا عن تحسين قابلية المقارنة لممارسات الاعتراف بالإيراد بين الوحدات الاقتصادية وبين القطاعات والتشريعات واسواق المال المختلفة، لتبسيط اعداد القوائم المالية من خلال تقليص عدد وتفاصيل متطلبات الاعتراف بالإيراد، وبالتالي تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة أكثر من خلال تحسبين متطلبات الإفصاح (أبو نصار، حميدات، ٢٠١٦: ٨٤٤).

٤. **قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية:** بقيت جودة التقارير المالية تشكل مصدر قلق كبير بين المحاسبين المهنيين والمنظمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية (Mbobo & Ekpo, 2016: 184). وعلى هذه الأساس استخدم الباحثون مختلف المتغيرات المحاسبية لقياس فائدة وجودة المعلومات منها سعر السهم، ربحية السهم، عائد السهم، القيمة الدفترية للسهم الواحد، نسبة سعر السهم، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، نسبة توزيعات الأرباح (Mulenga & Bhatia, 2018: 93). وتقاس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، بقدرتها على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم أو عوائدها والتي تحدد بالعلاقة الإحصائية بين المعلومات المحاسبية وأسعار او عوائد الأسهم، ويستخدم معامل التحديد R^2 لقياس القدرة التفسيرية لانحدار المعلومات المحاسبية باعتبارها المتغير المستقل في العلاقة على سعر السهم أو عوائده كمتغير تابع، وإن انخفاض القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية يعكس الانخفاض في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية عبر الزمن (السفان، ٢٠١٦ :٣٧) .اذ يفترض أن يمثل سعر السهم القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، بينما تمثل الأرقام المحاسبية قيمة ثابتة بناءً على الإجراءات المحاسبية وعندما يرتبط كلا المفهومين ارتباطًا وثيقًا، (أي أن التغييرات في المعلومات المحاسبية تتوافق مع التغيرات في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية) فمن المفترض أن

تكون المعلومات المحاسبية معلومات ملاءمة وموثوق بها (Mbobo & Ekpo, 2016: 186). وعلى هذا الأساس تم استخدام نموذجين (نموذج العائد ونموذج السعر) لقياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، فقد استخدم نموذج العائد والذي يعود تطويره واختباره الى (Easton & harris, 1991) لقياس قدرة الأرباح على تفسير العوائد السنوية للأسهم، في حين استخدم نموذج السعر والذي تم تطويره من قبل (Ohlson, 1995) لقياس قدرة الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية على تفسير القيمة السوقية للأسهم وفق نماذج القياس الاتية (شنشول، ٢٠١٩ :٣٨).

ولا تخلو نماذج قياس ملاءمة القيمة من بعض المحددات، اذ يواجه نموذج العائد مشكلتين تتمثل الأولى في تأخر الاعتراف ببعض البنود التي قد تنعكس بشكل مباشر على العوائد الحالية نتيجة لتطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالموثوقية والموضوعية وممارسات التحفظ المحاسبي ذات العلاقة بتحديد الأرباح المحاسبية، وهذا التأجيل يجعل من الأرباح (المتغير المستقل في النموذج) يحتوي على خطا، ولتلافي هذه المشكلة لابد من توسيع مدة القياس لكل من العوائد والارباح، اما المشكلة الثانية فتتمثل بوجود العناصر المؤقتة (الاستثنائية) ضمن الارباح والتي لا ينتظر تكرارها مستقبلا وبالتالي ستكون لها علاقة ضعيفة بالعوائد مقارنة بالمكون الدائم للأرباح، الا ان تأثير هذه العناصر في بعض الاحيان قد يكون غير واضح على العوائد ولكن قد تنعكس الخسائر غير المتكررة على الأرباح نتيجة لممارسة التحفظ المحاسبي فمن المتوقع ان يكون لها علاقة قوية بالعائد (السفان، ٢٠١٦ :٤١)، اما فيما يخص نموذج السعر فيواجه مشكلة تباين حجم الوحدات الاقتصادية في عينة القياس مما يؤدي الى وجود علاقة زائفة وغير حقيقية في انحدار نموذج السعر، لان تباين حجم الوحدات الاقتصادية سينعكس على تباين القيمة السوقية والدفترية لحقوق الملكية وصافي الربح، ولمعالجة هذه المشكلة يتم ادراج ممثل للحجم كمتغير ضابط مثل عدد الأسهم المصدرة، اجمالي الأصول، اجمالي المبيعات، والقيمة الدفترية، وصافي الدخل (Ota, 2001: 11).

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

اولاً. وصف متغيرات البحث:

١. **المتغير المستقل:** يعد الدخل التشغيلي متغير مستقل في البحث ويقاس من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة الى اجمالي قيمة الموجودات للتخلص من أثر تباين احجام الوحدات الاقتصادية في معادلة الانحدار، وتم الحصول على البيانات اللزمة لقياس المتغير من القوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

٢. **المتغير التابع:** تمثل ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية المتغير التابع وتم الحصول على البيانات اللازمة لقياس هذا المتغير من خلال القوائم المالية للمصارف عينة البحث والتقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لسنة/٢٠١٩ ويقاس وفق النماذج التالية:

أ. **نموذج السعر (Ohlson, 1995)** يستخدم هذا النموذج لقياس القدرة التفسيرية لمعامل التحديد R^2 من انحدار المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل على متوسط سعر السهم كمتغير تابع، ان هذا الاجراء يحدد ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية عند نقطة زمنية محددة، وفيما يلي المعلومات المحاسبية المستخدمة وكما مبين في هذا النموذج ادناه:

$$Pit = \beta0 + \beta1\ EPS\ it + \beta2\ BVP\ it + \beta3\ CFP\ it + eit$$

حيث ان:

$\beta 0, \beta 1 .. \beta n$: تمثل معالم العلاقة

Pit: سعر السهم للشركة i بعد ستة أشهر من انتهاء السنة المالية t.

Earnit: الربح التشغيلي للسهم للشركة i في نهاية السنة المالية t.

BVit: القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة i في نهاية السنة المالية t.

CFP it: التدفق النقدي للشركة i في نهاية السنة المالية t.

Eit: أية معلومات ذات علاقة بالشركة i في السنة المالية t ومتوافقة أو غير متوافقة مع الأرباح التشغيلية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية.

- **الربح التشغيلي للسهم** يتم الوصول الى الربح التشغيلي للسهم الواحد من خلال قسمة صافي الربح التشغيلي للسنة على عدد الأسهم المصدرة، وقد تم اختيار الأرباح التشغيلية كونها تعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة فضلا عن دورها الرئيسي في تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية
- **التدفقات النقدية التشغيلية للسهم** يتم الوصول الى التدفقات النقدية التشغيلي للسهم الواحد من خلال قسمة التدفقات النقدية التشغيلي للسنة على عدد الأسهم المصدرة، وقد تم اختيار التدفقات النقدية التشغيلي لعدم تأثرها بالممارسات الأدارية في اختيار السياسات المحاسبية والتحكم بالمستحقات وبالتالي التأثير على نتيجة النشاط.
- **القيمة الدفترية للسهم الواحد** يتم الوصول الى القيمة الدفترية للسهم الواحد من خلال قسمة اجمالي حقوق الملكية نهاية السنة على اجمالي عدد الأسهم المصدرة، وقد اعتمد هذا المقياس كونه مؤشر مناسب لقيمة السهم للوحدات المتعثرة مالية او في طور التصفية.

ولقياس تأثير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية على أسعار الأسهم فقد اعتمد الباحثان متوسط سعر السهم للأشهر الستة الأولى من السنة المالية اللاحقة ويعود سبب ذلك هو ان البند (ثالثا) من المادة (١١٧) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة/٢٠٠٤ المعدل قد حدد مدة أقصاها ستة اشهر من بداية السنة المالية اللاحقة لنشر القوائم المالية ولتلافي التباين في تاريخ نشر القوائم المالية بين الوحدات الاقتصادية خلال المدة المحددة في القانون، اعتمد الباحثان متوسط أسعار اغلاق الأسهم للأشهر الستة الأولى من السنة المالية اللاحقة كون تأثير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية يظهر خلال مدة نشر القوائم المالية في السنة اللاحقة من السنة محل القياس.

ويبين الجدول (١) نتائج التحليل الاحصائي لقياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف عينة المبحث:

الجدول (١): قياس ملاءمة القيمة وفق نموذج السعر

R	R^2	Adjusted R^2	قيمة (F)	الدلالة المعنوية
٠,٦٥٩	٠,٤٣٤	٠,٤٠٦	١٥,٣٢٨	٠,٠٠٠
المتغير		**معامل الانحدار (β)**	**قيمة الحد الثابت (T)**	**الدلالة المعنوية**
ربحية السهم	1β	٦,٣٦٦	٦,١٣٩	٠,٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم	2β	٠,٠٢٥	٠,٥٩٨	٠,٥٥٢
التدفق النقدي للسهم	3β	٠,١٠٦	٠,٦٩٠	٠,٤٩٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يتبين من النتائج الإحصائية في الجدول (١٥) ما يلي:

- ثبات المعنوية لنموذج الانحدار، فعند مستوى معنوية (١%) بلغت قيمة (F) (١٥,٣٢٨) وثبات معنوية تأثير ربحية السهم بدلالة معنوية قيمة (T) التي كانت معنوية عند مستوى ١%.

- يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار لكل من (β3, β2, β1) هي إيجابية، وهذا يدل على ان الزيادة في ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية للسهم تؤدي إلى الزيادة في القيمة السوقية للسهم مع ترجيح التأثير الأكبر لربحية السهم.
- تشير قيمة معامل التحديد (R2) الى وجود مستوى مقبول لملاءمة القيمة، إذ بلغ (٠,٤٣٤)، مما يدل على أن ربحية السهم والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية للسهم في المصارف العراقية تفسر ما نسبته ٤٣,٤% تقريباً من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للسهم.

ب. نموذج العائد (Easton & harris,1991): يستخدم هذا النموذج لقياس القدرة التفسيرية لمعامل التحديد R^2 من انحدار المعلومات المحاسبية متمثلة بـ (التغير في ربحية السهم / سعر السهم، وربحية السهم / سعر السهم) حيث يعد هذان المتغيران مقياسا للأرباح غير المتوقعة على العائد السنوي للسهم كمتغير تابع وفق النموذج الاتي:

$$Rit = \beta0 + \beta1\ EPS\ it / Pit\text{-}1 + \beta2\ EPS\ it - EPS\ it\text{-}1 / Pit\text{-}1 + eit,$$

حيث ان:

R_{jt}: يمثل متوسط العائد الشهري للسهم بما في ذلك توزيعات الأرباح النقدية للشركة j للمدة t[٣]

Pit-1: يمثل سعر السهم للسنة السابقة.

EPS it يمثل الربح التشغيلي للسهم لشركة j خلال المدة t.

(EPS it-EPS it-1) يمثل التغيير في الربح التشغيلي للسهم لشركة j من المدة t إلى t-1.

ويبين الجدول (٢) ادناه نتائج التحليل الاحصائي المنبثقة عن اختبار النموذج المبين أعلاه لقياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية:

الجدول (٢): قياس ملاءمة القيمة وفق نموذج العائد

R	R^2	Adjusted R^2	قيمة (F)	الدلالة المعنوية
٠,٤٢٤	٠,١٨٠	٠,١٥٣	٦,٦٧٦	٠,٠٠٢

المتغير	معامل الانحدار (β)		قيمة الحد الثابت (T)	الدلالة المعنوية	مستوى الدلالة
ربحية السهم / سعر	1β	٠,٠٢٣	١,٤٢١	٠,١٦٠	٠,٠١
تغير الربحية / سعر	2β	٠,٠٩٧	٢,١٠٨	٠,٠٣٩	٠,٠١

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

ومن النتائج الإحصائية في الجدول أعلاه يتبين الاتي:

- ثبات المعنوية لنموذج الانحدار، فعند مستوى معنوية (١%) بلغت قيمة (F) (٦,٦٧٦).
- يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار لكل من (β2, β1) هي إيجابية، وهذا يدل على أن المتغيرات المبينة في الجدول أعلاه تؤدي إلى الزيادة في عوائد الأسهم مع ترجيح التأثير الأكبر لربحية السهم.
- تشير قيمة معامل التحديد (R2) الى ان مستوى ملاءمة القيمة قد بلغ (٠,١٨٠)، مما يدل على أن المتغيرات المبينة في الجدول أعلاه تفسر ما نسبته (١٨%) تقريباً من التغيرات التي تحدث في عائديه السهم.

[٣] عائد السهم = [(سعر السهم للسنة الحالية – سعر السهم للسنة السابقة) + توزيعات الأرباح]/ سعر السهم للسنة السابقة.

ثانياً. اختبار الفرضيات من اجل تحقيق أهداف البحث وابراز الأهمية التجريبي والعلمية له وضعت الفرضية الرئيسة التالية ضمن منهجية البحث من اجل الإجابة على تساؤلات البحث.

(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل التشغيلي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية للمصارف عينة الدراسة)، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ. **الفرضية الفرعية الاولى:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل التشغيلي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية للمصارف عينة الدراسة (وفق نموذج السعر)، ويبين الجدول (٣) ادناه نتائج التحليل الاحصائي لاختبار تأثير قياس الدخل التشغيلي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وفي نموذج السعر.

الجدول (٣): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

R	R^2	Adjusted R^2	(F) قيمة	الدلالة المعنوية
٠,٦٧٣	٠,٤٥٣	٠,٤١٦	١٢,٢٢٣	٠,٠٠٠
المتغيرات		**معامل الانحدار (β)**	**القيمة الإحصائية المحسوبة (T)**	**الدلالة المعنوية**
ربحية السهم	β1	٨,٣٤٣	٤,٨٧٠	٠,٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم	β2	٠,٠١٣	٠,٣٠٦	٠,٧٦١
التدفق النقدي التشغيلي للسهم	β3	٠,٠٢١	٠,١٢٩	٠,٨٩٨
الدخل التشغيلي	β4	٤,٥٧٥-	١,٤٤٣-	٠,١٥٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

يتبين من الجدول أعلاه ان هناك زيادة في مستوى ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية[٤] حيث ازدادت من ٤٣,٤% إلى ٤٥,٣%، أما من حيث التأثير فإن ربحية السهم كان لها تأثير معنوي في متوسط سعر السهم، في حين أن كل من القيمة الدفترية والتدفق النقدي والدخل التشغيلي لم يكن لها تأثير معنوي في متوسط السعر، **لذا تقبل الفرضية الفرعية الأولى.**

ب. **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل التشغيلي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية للمصارف عينة الدراسة (وفق نموذج العائد)، ويبين الجدول (٤) ادناه نتائج التحليل الاحصائي لاختبار تأثير قياس الدخل التشغيلي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج العائد.

الجدول (٤): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة

R	R^2	Adjusted R^2	(F) قيمة	الدلالة المعنوية
٠,٥٢٠	٠,٢٧٠	٠,٢٣٤	٧,٤٠٠	٠,٠٠٠
المتغيرات		**معامل الانحدار (β)**	**القيمة الإحصائية المحسوبة (T)**	**الدلالة المعنوية**
ربحية السهم / سعر السهم	β1	٠,٠٢٧	١,٦٩٧	٠,٠٩٥
التغير في ربحية السهم	β2	٠,٠٨٨	٢,٠١٥	٠,٠٤٨
الدخل التشغيلي	β3	٥,٤٣٣	٢,٧٢٧	٠,٠٠٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

[٤] سبق وان تم قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج السعر قبل تأثير الدخل التشغيلي وكانت نسبة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية (٤٣,٤%) اما وفق نموذج العائد فقد بلغت (١٨%).

يتبين من الجدول اعلاه وجود زيادة في مستوى ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية اذ ازدادت من ١٨% إلى ٢٧%، بمعدل زيادة قدره ٩% تقريباً، أما من حيث التأثير فإن التغير في ربحية السهم والدخل التشغيلي كان لها تأثير معنوي في عائد السهم، في حين ربحية (السهم الى سعر السهم للسنة السابقة) لم يكن لها تأثير معنوي في عائد السهم، **لذا تقبل الفرضية الفرعية الثانية وعليه تقبل فرضية الدراسة الرئيسة.**

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. ان إجراءات الاعتراف والقياس والافصاح عن العمليات المالية تحكمها فرضيات ومعايير محاسبية وعلى الرغم من قبولها عالميا والالتزام بها يعد مؤشر لجودة المعلومات المحاسبية الا انها سمحت ببعض المرونة في التعامل مع بنود معينة ما دفع إدارة الوحدات الاقتصادية لانتهاز هذه الفرص والتلاعب بتلك البنود تحت مفهوم المحاسبة الإبداعية من خلال تأجيل او تعجيل الاعتراف بتلك البنود وبالتالي انعكاس هذه الممارسات على نتيجة النشاط في سبيل تحسين صورة الأداء وتحقيق مكاسب شخصية للإدارة او الحصول على التمويل او التهرب الضريبي.

٢. تشير قيمة معامل التحديد (R2) الى وجوود مستوى مقبول لملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج السعر، مما يدل على ان ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية للسهم تفسر ما نسبته (٤٣,٥%) من التغيرات في أسعار الأسهم، وقد ازدادت قيمة معامل التحديد الى (٤٥,٣%) عند قياس تأثير قياس الدخل التشغيلي على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

٣. انخفاض قيمة معامل التحديد (R2) عند قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج العائد بالمقارنة مع نموذج السعر حيث بلغت (٠,١٨٠) مما يدل على أن (ربحية السهم / سعر السهم، تغير الربحية / سعر السهم) ما نسبته (١٨%) تقريباً من التغيرات التي تحدث في عائديه السهم، وقد ازدادت قيمة معامل التحديد الى (٠,٢٧٠) في ظل تأثير قياس الدخل التشغيلي.

ثانياً. التوصيات:

١. نتيجة للتقلبات السريعة التي تشهدها بيئة الاعمال وفي ظل متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS36) "الانخفاض في قيمة الأصول" والذي جاء بمبدأ أساسي وهو "ضرورة عدم تسجيل الأصول في السجلات بقيمة تزيد عن القيمة القابلة للاسترداد" و معيار الإبلاغ المالي (IFRS13) "قياس القيمة العادلة" والذي جاء "لتحديد اطار مفاهيمي واحد لقياس القيمة العادلة"، فضلا عن معايير أخرى تفرض إعادة قياس بنود معينة في تاريخ كل الميزانية، ينشا عن هذا الاجراء فروقات بين القيمة المسجلة للأصول في القوائم المالية والقيمة العادلة لها ولكونها غير متحققة فعلا فان هذه المعايير قد اوجبت على الوحدات بيان اثر هذه البنود كمكون من مكونات الدخل الشامل الاخر لذا من وجهة نضر الباحثان بان الدخل الشامل الاخر يعطي صورة اكبر حول أداء الوحدة الاقتصادية والمخاطر المحيطة بها و لم يعد بالإمكان الاعتماد على الدخل التشغيلي كمؤشر عن الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.

٢. نتيجة لدور المعايير الدولي في زيادة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية بالمقارنة مع ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المعدة وفق المعايير المحلية التي تم قياسها في دراسات سابقة منها دراسة (السفان، ٢٠١٦) على نفس قطاع المصارف، لذى ينبغي من هيئة الأوراق المالية ولجنة المعايير المحلية والجهات التنظيمية ذات العلاقة بتكثيف الجهود للتحول من المعايير المحلية

الى المعايير الدولية وما يرافق ذلك من إقامة الدورات والورش لرفع كفاءة معدي الحسابات في اعداد المعلومات المالية وفق للمعايير الدولية تمهيدا لتحويل باقي القطاعات التي لازالت تعتمد المعايير المحلية الى المعايير الدولية.

٣. يعد المفهوم الشامل لقياس الدخل ضوري في ظل التطورات التي شهدتها مهنة المحاسبة وخاصة في ظل متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS36) "الانخفاض في قيمة الأصول" والذي جاء بمبدأ أساسي وهو "ضرورة عدم تسجيل الأصول في السجلات بقيمة تزيد عن القيمة القابلة للاسترداد" ومعيار الإبلاغ المالي (IFRS13) "قياس القيمة العادلة" والذي جاء لتحديد اطار مفاهيمي واحد لقياس القيمة العادلة"، فضلا عن معايير أخرى تفرض إعادة قياس بنود معينة في تاريخ الميزانية، ينشا عن هذا الاجراء فروقات بين القيمة المسجلة للأصول في القوائم المالية والقيمة العادلة لها، ولكونها غير متحققة فعلا فلا يمكن دمجها مع العمليات التشغيلية، وبالمقابل لا يمكن اهمالها وعدم إعطاء المستخدمين صورة عنها كونها قابلة للتحقق فيما لو قامت الوحدة بإجراء صفقة فعلية لهذه البنود، لذا لابد من فصلها عن العمليات الاعتيادية والمستمرة في قائمة الدخل وإظهارها في جزء يكون المستخدمين على علم مسبقا بان هذا الجزء مخصص للإفصاح عن مثل هذه التقلبات وبالتالي يكون لديهم صورة متكاملة عن طبيعة التغيرات في حقوق الملكية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. شاهين، علي عبدالله، (٢٠١١)، النظرية المحاسبية، إطار فكري تحليلي وتطبيقي، الطبعة الأولى، مكتبة افاق، غزة، فلسطين.

٢. الحميد، عبد الرحمن بن إبراهيم، (٢٠٠٩)، نظرية المحاسبة، ط١، جمعية انسان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٣. شرويدر، ريتشارد. كلارك، مارتل، كارثي، جاك، (٢٠١٦)، نظرية المحاسبة، تعريب، كأجيجي، خالد علي احمد، وفأل، إبراهيم ولد محمد دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤. كيسو، دونالد، ويجانت، جيري، (١٩٩٩)، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، تعريب احمد حامد الحجاج، دار المريخ للنشر، الرياض.

٥. الشيرازي، عباس مهدي، (١٩٩٠)، النظرية المحاسبية، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

٦. الحيالي، وليد ناجي، (٢٠٠٧)، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

٧. البلقاوي، احمد، (٢٠٠٩)، نظرية محاسبية، تعريب رياض العبد الله، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، الطبعة العربية، عمان، الاردن.

٨. السفان، ميثم بدر بعيوي، (٢٠١٦)، تأثير ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٩. أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، (٢٠١٦)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية -، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.

١٠. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (٢٠١٨)، المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الاخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، السعودية/الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.

١١. شنشول، محمد حيدر محمد، (٢٠١٩)، قياس تأثير القدرة الإدارية في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Aboody, D, & Hughes, J. & Liu, J. Measuring Value Relevance in a (Possibly) Inefficient Market. Journal of Accounting Research, Vol40, No4, Sep 2002.
2. Ahmed, I, E., (2020), the Qualitative Characteristics of Accounting Information, Earnings Quality, and Islamic Banking Performance: Evidence from the Gulf Banking Sector. International Journal of Financial Studies, 8(2), 30.
3. Ayuntari, Chivalrind Ghanevi, (2016), A Comparison of the value relevance accounting information from implementation of XBRL (Case study in Korea), Proceeding of the 3rd International Conference on Management & Muamalah 2016 (3rd ICoMM) 31st October - 1st November 2016.
4. Barth, M. E., Landsman, W. R., Lang, M., & Williams, C., (2009), Are International Accounting Standards-based and US GAAP-based accounting amounts comparable. W orking paper Stanford University Graduate School of Business.
5. Bataineh, A., & Rababah, A., (2016), Comprehensive Income and Net Income, which is more powerful in predicting Future Performance. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 6(2), 114-120.
6. Beaver, W. H., (1968), the information content of annual earnings announcements. Journal of accounting research, 67-92.
7. Bhatia, M., & Mulenga, M. J., (2019), Value Relevance of Accounting Information: A Review of Empirical Evidence across Continents. Jindal Journal of Business Research, 8(2), 179-193.
8. Comandaru, A. M., Paschia, L., Stanescu, S. G., & Coman, M. D. Accounting Information-Notice of an Efficient Decision System, Hyperion Economic Journal, 3.
9. Daas, G., & Jammal, T., (2018), Value Relevance of IFRS13 Fair Value Hierarchy Information in Palestinan Financial institutions.
10. Enofe, A. O., Asiriuwa, O., & Ashafoke, T. O., (2014), Value relevance of accounting information in the banking subsector of the Nigeria stock exchange (NSE). British Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 1(1), 42-55.
11. Eriksson, N., & Rådström, N., (2019), the implications of IFRS 9-for Equity Analysts.
12. Farnaciari, Luca. & Azzali, Stefano. & Mazza, Tatiana., the Value Relevance of Earning Management in Manufacturing Industries Before and During the FInancial Crisis, (2012:1-31).
13. Financial Accounting Standards Board (US). (1980). Qualitative Characteristics of Accounting Information: Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, May 1980. FASB.
14. Francis, J., & Schipper, K., (1999), Have financial statements lost their relevance?. Journal of accounting Research, 37(2), 319-352.
15. Giosi, Alessandro & Testarmata, Silvia & Buscema, Ignazio, the Value Relevance of Financial Information in Troubled Waters. the Evidence of Italian Context. ,2013,PP 1-13.

16. Glautier, M., & Underdo, B., (2011), n & D. Morris. Accounting–Theory and Practice".
17. Hasan, I., & Anandarajan, A., (2003), Transparency and value relevance: the experience of some MENA countries. Preliminary Version.
18. International Accounting Standards board, IAS1(2009), Presentation of Financial Statements.
19. International Accounting Standards board, IAS36, (2013), Impairment of Assets
20. International Accounting Standards board, IAS8 (2003), Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors
21. Kabir, M. H., & Laswad, F., (2011), Properties of net income and total comprehensive income: New Zealand evidence. Accounting Research Journal.
22. Kam, V., (1990), Accounting theory (second edition). New York: Wiley.
23. Kargın, S., (2013), the impact of IFRS on the value relevance of accounting information: Evidence from Turkish firms. International Journal of Economics and Finance, 5(4), 71-80.
24. Khanagha, J. B., (2011), Value relevance of accounting information in the United Arab Emirates. International Journal of Economics and Financial Issues, 1(2), 33.
25. Kieso, D, E, Weygandt, J, J, Warfield, T, Intermediate Accounting" 17th Edition, Wiley, (2019).
26. Kieso, D, E, Weygandt, J, J, Warfield, T, Intermediate Accounting" 16th Edition, Wiley, (2016).
27. Kieso, D, E, Weygandt, J, J, Warfield, T, Intermediate Accounting" second Edition, Wiley, (2014).
28. Mbobo, M. E., & Ekpo, N. B., (2016), Operationalising the qualitative characteristics of financial reporting. International Journal of Finance and Accounting, 5(4), 184-192.
29. Ota, K., (2001), the impact of valuation models on value-relevance studies in accounting: A review of theory and evidence. Available at SSRN 280873.
30. Pervan, IVICA and Bartulović, Marijana, Determinants of value relevance of accounting information: comparative analysis for listed companies from South East Europe, University of Split, Faculty of Economics, University of Split, Center for professional studies, 2008, PP 146-157.
31. Riahi-Belkaoui, A., (2000), Accounting Theory (5 uppl.). London: Thomson Learning.
32. Schroeder, R, G. Clark, M, W. Cathey, J, M., (2014), Financial Accounting Theory and Analysis Text and Cases" Eleventh Edition Eleventh Edition. New York: Wiley.
33. Spiceland, J, D. Sepe, J, F. Mark, W.N., (2013), INTERMEDIATE ACCOUNTING" McGraw-Hill, Americas, New York
34. Stice, J, D. Stice, E, K. Skousen, K, F., (2007), Intermediate Accounting 16e. Thomson South-Western
35. The International Financial Reporting Standards Foundation, (2013), IFRS13, Fair Value Measurement
36. Turktas, B., Georgakopoulos, G., Sotiropoulos, I., & Vasileiou, K. Z., (2013), Reporting comprehensive income: Reasons for reporting choices and investor reactions. International Journal of Economics and Finance, 5(4), 1-20.